

إنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

صيغة محبنة بتاريخ 23 أغسطس 2018

القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية**والتجارية¹**

كما تم تعديله:

القانون رقم 87.17 بتغيير وتميم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.79 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1439 (6 أغسطس 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6702 بتاريخ 11 ذو الحجة 1439 (23 أغسطس 2018)، ص 5767.

¹ - الجريدة الرسمية عدد 4776 بتاريخ 2 ذي الحجة 1420 (9 مارس 2000)، ص 396.

ظهير شريف رقم 1.00.71 صادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

الحمد لله وحده؛

التابع الشريفي - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريفي هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :
بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 26 و 58 منه،
أصدرنا أمرنا الشريفي بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريفي هذا، القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بمراكش في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،
الإمضاء : عبد الرحمن يوسف.

قانون رقم 13.99 يقضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

المادة 1

تحدد بموجب هذا القانون مؤسسة عمومية تسمى "المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويكون مقرها بالدار البيضاء.

المادة 2

يخضع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لوصاية الدولة² ويكون الهدف من هذه الوصاية ضمان تقيد أجهزته المختصة بمقتضيات هذا القانون خصوصا ما يتعلق منها بالمهام المسندة إليه وبوجه عام السهر فيما يخصه على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

يخضع المكتب كذلك لمراقبة الدولة المالية المطبقة على المؤسسات العمومية وفقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 3³

تนาط بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية المهام التالية :

- مسک السجلات الوطنية للملكية الصناعية وتقييد جميع العقود المتعلقة بملكية سندات الملكية الصناعية ؛
- مسک السجل التجاري المركزي الإلكتروني والمجددة الأبجدية بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنوين ؛
- القيام لحساب الدولة بتدبير المنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، ومسک قاعدة المعطيات المتعلقة بها واستغلالها، وضمان استعمالها من قبل جميع المتدخلين بطريقة آمنة؛
- استيفاء الرسوم والأجور عن الخدمات وجميع المستحقات المتعلقة بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، وكذا تلك المتعلقة بالقيود في السجل التجاري

² - انظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.99.71 الصادر في 9 ذي الحجة 1420 (16 مارس 2000) لتطبيق القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛ الجريدة الرسمية عدد 4778 بتاريخ 9 ذي الحجة 1420 (16 مارس 2000)، ص 445.

المادة الأولى

"تطبيق المادة 2 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 13.99 يعهد بـالوصاية على المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتجارة والصناعة".

³ - تم تغيير وتنمية أحكام المواد 3 و 4 و 10 بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 87.17 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.18.79 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1439 (6 أغسطس 2018)، الجريدة الرسمية عدد 5767 بتاريخ 11 ذو الحجة 1439 (23 أغسطس 2018)، ص 6702.

الإلكتروني المنصوص عليه في القانون رقم 15.95 المتعلق بموذنة التجارة، وذلك لفائدة ولفائدة باقي الإدارات والهيئات المعنية؛

المحافظة على نظائر العقود المتعلقة بالسجل التجاري الإلكتروني؛

- إطلاع الجمهور على كل معلومة لازمة لحماية الاختراعات وتسجيل التجار في السجل التجاري وكذا القيام بكل عمل من أعمال التوعية والتكون في هذه الميادين.

المادة 4

يعهد إلى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، عملا بأحكام المادة 3 أعلاه، ما يلي:

- تلقي الطلبات المتعلقة بسندات الملكية الصناعية وتسجيلها وتسليمها ونشرها وفقا لأحكام القانون المتعلق بحماية الملكية الصناعية؛

- تلقي تصاريح التقييد في السجل التجاري، سواء تعلق الأمر بالتسجيلات أو التقييدات المعدلة لها أو بالتشطيبات المتعلقة بها، والعمل على تقييدها في السجل التجاري المركزي الإلكتروني وفق أحكام القانون رقم 15.95 المتعلق بموذنة التجارة⁴؛

- تمكين الإدارات والهيئات المعنية من الولوج على المنصة الإلكترونية المذكورة، قصد القيام مباشرة أو عبر أنظمتها المعلوماتية الخاصة بها بالإجراءات المندرجة ضمن مجال اختصاصها، فيما يخص إحداث المقاولات ومواكبتها، وإنجاز التقييدات اللاحقة المتعلقة بها في السجل التجاري الإلكتروني؛

يؤذن للمكتب بوجه خاص تسليم الشهادات المتعلقة بتقييدات أسماء التجار والتسميات التجارية والشعارات وكذا الشهادات والنسخ المتعلقة بالتقييدات الأخرى المسجلة فيها والمنصوص عليها في القانون رقم 15.95 المتعلق بموذنة التجارة.

تعهد إلى المكتب كذلك المهام التالية :

- نشر المعلومات التقنية الواردة في سندات الملكية الصناعية مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القانون المتعلق بحماية الملكية الصناعية⁵؛

⁴ - القانون رقم 15.95 المتعلق بموذنة التجارة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996)؛ الجريدة الرسمية عدد 4418 الصادرة بتاريخ 19 جمادى الأولى 1417 (3 أكتوبر 1996) ص 2187؛ كما تم تغييره وتنميته.

⁵ - القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.00.19 بتاريخ 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) الجريدة الرسمية عدد 4776 بتاريخ 2 ذي الحجة 1420 (9 مارس 2000)، ص 366؛ كما تم تغييره وتنميته.

- إجراء الدراسات المتعلقة بالملكية الصناعية وبالسجل التجاري واتخاذ كل مبادرة ترمي إلى التوفيق المستمر بين القانون الوطني والدولي وحاجات المبدعين والتجار.

يقترح المكتب بهذه الصفة على سلطة الوصاية كل إصلاح يراه مفيدا في هذه المجالات. ويساهم في إعداد الاتفاques الدولية وفي تمثيل المغرب لدى المنظمات الدولية المختصة في ميدان الملكية الصناعية بوجه عام.

- الاهتمام فيما يخصه بتطبيق الاتفاques الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية وخصوصا العلاقات الإدارية مع المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وعلاقات التعاون مع مكاتب وهيئات دولية وجهوية أخرى فيما يتعلق بالملكية الصناعية والسجل التجاري ؟

تمكين العموم من جميع الوثائق التقنية والقانونية المتعلقة بالملكية الصناعية مع مراعاة الأحكام الواردة في القانون المتعلق بحماية الملكية الصناعية وكذا السجل التجاري المركزي وفقا لقانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة ؟

إدارة الفهرس الرسمي للملكية الصناعية والمجموعة المشتملة على جميع المعلومات حول أسماء التجار والتسميات التجارية والشعارات.

يجوز للمكتب أن يؤسس لأجل استغلال رصيده الوثائقي بنوك معطيات باتصال مع مجاذ أو سجلات أخرى إن اقتضى الحال ذلك.

- تطوير نظام الملكية الصناعية والسجل التجاري في المملكة ولا سيما بإقامة فروع على المستوى الإقليمي يعهد إليها بما يلي :

- * مساعدة وإعلام العموم فيما يتعلق بالملكية الصناعية والسجل التجاري ؟
- * تسلم الطلبات المتعلقة بسنادات الملكية الصناعية وطلبات الشهادات السلبية ؟
- * تسليم المحاضر والوصول عن الطلبات المتعلقة بسنادات الملكية الصناعية والشهادات السلبية المعدة للتسجيل في السجل التجاري ؟
- * إنجاز الأبحاث المعالجة بقاعدة البيانات المعلوماتية للمكتب في إطار المساعدة المقدمة إلى العموم فيما يتعلق بالملكية الصناعية والسجل التجاري ؟
- * الاهتمام على الصعيد المحلي والجهوي بتنظيم أعمال التوعية والنهوض بالملكية الصناعية والسجل التجاري.

يدير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية مجلس إدارة ويسيره مدير يعين وفقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 6

يتتألف مجلس الإدارة من ممثلين للإدارة وممثلين لجامعات الغرف المهنية يعينون بنص تنظيمي⁶.

المادة 7

يتمتع مجلس الإدارة بالسلط والاختصاصات الالزمة لإدارة المكتب⁷.

⁶ - أنظر المادة الثانية من المرسوم رقم 2.99.71، سالف الذكر.

المادة الثانية

"يتتألف مجلس إدارة المكتب برئاسة الوزير الأول أو السلطة الحكومية التي يفوض إليها ذلك من ممثلي الدولة التالي بيانهم:

- وزير الشؤون الخارجية والتعاون أو ممثله ؛

- وزير المكلف بالداخلية أو ممثله ؛

- وزير العدل أو ممثله ؛

- وزير المكلف بالمالية أو ممثله ؛

- وزير المكلف بالفلاحة أو ممثله ؛

- وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية أو ممثله ؛

- وزير المكلف بالتعليم العالي وتكوين الأطر أو ممثله ؛

- وزير الصحة أو ممثله ؛

- وزير الاتصال أو ممثله ؛

- السلطة الحكومية المكلفة بالصيد البحري أو ممثلها ؛

- السلطة الحكومية المكلفة بالتقنيات الإعلامية أو ممثلها ؛

- السلطة الحكومية المكلفة بالبحث العلمي أو ممثلها.

ويضم بالإضافة إلى ذلك :

- رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات أو ممثله ؛

- رئيس جامعة غرف الصناعة التقليدية أو ممثله ؛

- رئيس جامعة غرف الفلاحة أو ممثله ؛

- رئيس جامعة غرف الصيد البحري أو ممثله.

ويحضر مدير المكتب اجتماعات مجلس الإدارة بوصفه مقررا."

ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لحضور جلسات المجلس كل شخص يرىفائدة في الاسترشاد برأيه.

⁷ - أنظر المادتين الثالثة والرابعة من المرسوم رقم 2.99.71، سالف الذكر.

المادة الثالثة

"يتمتع مجلس الإدارة، وفقا لأحكام المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 13-99 بجميع السلط الالزمة لإدارة المكتب.

ويسمى لهذه الغاية بقراراته القضايا العامة ويقوم خاصة بما يلي:

- يقترح على الحكومة الاستراتيجية الواجب اتباعها في مجال الملكية الصناعية؛

- يحدد المحاور الكبرى للتنمية والنهوض بأعمال الابداع والتجديد؛

يجتمع المجلس كلما استلزمت الظروف ذلك وعلى الأقل مرتين في السنة :

- لحصر البيانات التوليفية للسنة المحاسبية المختتمة ؛
- لدراسة وحصر ميزانية السنة المحاسبية التالية ؛
- لتقدير أعمال اللجان.

يشترط لصحة مداولات المجلس أن يحضرها أو يمثل فيها نصف أعضائه على الأقل. وتتخذ قراراته بأغلبية الأصوات فإن تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 8

يمكن أن يقرر مجلس الإدارة إحداث كل لجنة يحد تأليفها وإجراءات تسييرها تناسياً بها مهمة القيام بدراسة القضايا التي يحيلها إليها المجلس وتقديم اقتراحات بشأنها.

المادة 9

يتمتع المدير بجميع الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتسخير المكتب.⁸
ينفذ قرارات مجلس الإدارة.

- يحدد البرنامج السنوي لأعمال التطوير والتوعية؛
- يحضر ميزانية المكتب؛
- يقترح أو يحدد أسعار الخدمات التي يقدمها المكتب؛
- يحدد التنظيم الإداري للمكتب؛
- يقوم بإعداد النظام الأساسي المستخدمي المكتب ويعرضه للمصادقة عليه وفق الشروط المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بالنسبة إلى مستخدمي المؤسسات العامة؛
- يتولى التعيين في المناصب العليا بالمكتب."

المادة الرابعة

"يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرتين في السنة على الأقل:
- لحصر حسابات السنة المحاسبية المنصرمة؛
- لدراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديرى لعمليات السنة المحاسبية التالية."

⁸. انظر المادة الخامسة من المرسوم رقم 2.99.71، سالف الذكر.

المادة الخامسة

"يسير المدير المكتب ويعمل باسمه، ويباشر أو يأذن في مباشرة جميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بغرضه. وينجز جميع الأعمال التحفظية ويمثل المكتب إزاء كل شخص طبيعي أو معنوي. ويمثل المكتب لدى المحاكم ويجوز له أن يقيم جميع الداعوى القضائية الرامية إلى الدفاع عن صالح المكتب، على أن يخبر بذلك في الحال رئيس مجلس الإدارة. ويدير جميع المصالح التابعة للمكتب ويعين المستخدمين وفق الشروط المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

ويؤهل للالتزام بالنفقات بناء على تصرف أو عقد أو صفة. ويعلم على إمساك محاسبة النفقات الملائم بها ويصفى ويثبت نفقات المكتب ومدخراته، ويسلم إلى العون المحاسب الأوامر بالأداء وسنوات المداخيل المطابقة".

يمكن أن يفوض مجلس الإدارة إليه أمر تسوية قضايا معينة. ويجوز له أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من صلاحياته إلى الموظفين الذين يشغلون مناصب المسؤولية في المكتب.

المادة 10

تتضمن ميزانية المكتب:

1- في باب المداخيل :

- المداخيل المقبوسة برسم الملكية الصناعية ؛
- حصيلة الأجور عن الخدمات التي يقدمها المكتب برسم المركزي الإلكتروني ؛
- التسبiqات القابلة للإرجاع التي تمنحها الدولة والهيئات العامة والخاصة وكذا الافتراضات المأذون فيها وفقا للتشريع الجاري به العمل ؛
- الهبات والوصايا والعواائد المختلفة ؛
- الإعانات المالية غير التي تمنحها الدولة ؛
- جميع المداخيل الأخرى المرتبطة بنشاطه .

2- في باب النفقات :

- نفقات التسيير والاستثمار ؛
- المبالغ المرجعة من التسبiqات والافتراضات ؛
- جميع النفقات الأخرى المرتبطة بنشاطه .

المادة 11

يباشر تحصيل الديون المستحقة للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية وفقا للتشريع المتعلق بتحصيل الديون المستحقة للدولة⁹.

المادة 11 مكررة¹⁰

تحدد الأجور عن الخدمات التي يقدمها المكتب في إطار تدبيره للمنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكتها، وكيفيات أدائها بموجب اتفاقية بين الدولة والهيئات المعنية والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

⁹ انظر القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.00.175 بتاريخ 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000)، الجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ 28 صفر 1421 (فاتح يونيو 2000)، ص 1256؛ كما تم تغييره وتتميمه.

¹⁰ - تمت إضافة المادة 11 مكررة بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 87.17، السالف الذكر.

المادة 12

توضع رهن تصرف المكتب وفق الشروط المحددة بنص تنظيمي¹¹ منقولات وعقارات الدولة الازمة لقيامه بالمهام المسندة إليه بموجب هذا القانون.

المادة 13

يحل المكتب محل الدولة في حقوقها والالتزاماتها المتعلقة بجميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والنقل وفي جميع العقود والاتفاقيات الأخرى الخاصة بالملكية الصناعية والسجل التجاري المركزي والمبرمة قبل تاريخ نشر النصوص الصادرة لتطبيق هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة 14

استثناء من أحكام الفقرة الخيرة من الفصل 2 من الظهير الشريف بتاريخ 23 من شوال 1367 (28 أغسطس 1948) المتعلق برهن الصفقات العامة فإن التغيرات الطارئة على تعيين المحاسب أو على إجراءات التسديد الناتجة عن نقل الصفقات والعقود والاتفاقيات المشار إليها في المادة 13 أعلاه إلى المكتب لا تكون محل أي تقيد.

المادة 15

يتألف مستخدمو المكتب من :

- مستخدمين يتولى توظيفهم وفقا للنظام الأساسي للمستخدمين العاملين به ؛
- موظفين يلحقون به من الإدارات العامة وفقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل.

يلحق بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية الموظفون المرسمون والمتدربون العاملون بتاريخ نشر هذا القانون بقسم الملكية الصناعية ومصلحة السجل التجاري المركزي.

يمكن أن يدمج المعنيون بالأمر بطلب منهم في إطار المكتب وفق الشروط المحددة في النظام الأساسي الخاص بالمستخدمين العاملين به.

لا يمكن بأن حال من الأحوال أن تكون الوضعية النظمية التي يخولها النظام الأساسي الخاص المذكور إلى الموظفين المدمجين تطبيقا للفقرة السابقة أقل فائدة من الوضعية التي كانت للمعنيين بالأمر في تاريخ إدماجهم.

تعتبر الخدمات المؤداة في الإدارة من لدن المستخدمين المشار إليهم أعلاه كما لو تم أداؤها بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

¹¹ - انظر المادة السادسة من المرسوم رقم 2.99.71، سالف الذكر.

المادة السادسة

يحرر في شأن منقولات وعقارات الدولة المشار إليها في المادة 12 من القانون الآتف الذكر رقم 13-99 واللزمه لقيام المكتب بمهامه محضر يحدد فيه جرد الممتلكات المعنية. ويصادق على هذا الجرد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتجارة والصناعة والوزير المكلف بالمالية.

المادة 16

تنسخ أحكام المادة 31 من القانون 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وال الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) وتحل محلها الأحكام التالية :

"المادة 31- يمسك السجل التجاري المركزي المكتب المغربي للملكية "الصناعية والتجارية"."

228091854